

جرائم الكراهية وفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) COVID-19

قانون الجرائم في بنسلفانيا يجعل من غير المشروع ارتكاب جرائم الكراهية

منذ بداية أزمة كوفيد-19، في جميع أنحاء البلاد، كانت هناك تقارير تفيد بأنه تم استهداف أفراد من الجالية الآسيوية أو الأمريكية الآسيوية بأفعال خسيصة من المضايقة والاعتداء والترهيب. تشير هذه التقارير إلى أن هناك من يسعون خطأً إلى إلقاء اللوم بما يخص الأزمة على الآسيويين أو الأمريكيين الآسيويين الذين لم يبتكروا أو ينقلوا هذا المرض إلى دولتنا. من الواضح أن هذا العامل الممرض والغير المرئي لا يميز بين الأشخاص. قد تشكل أعمال المضايقة تجاه الجالية الآسيوية أو الأمريكية الآسيوية في السكن أو الأماكن العامة أو التعليم أو العمل تمييزاً غير قانوني بموجب قانون بنسلفانيا للعلاقات الإنسانية ("PHRA") إن الأعمال المرتبطة بعدم التسامح مع مجموعة أخرى غير أخلاقية وقد تكون أيضاً إجرامية.

الترهيب العرقي

يُطلق على نصوص جرائم الكراهية في بنسلفانيا "الترهيب العرقي". تجرم جريمة الترهيب العرقي ارتكاب جرائم معينة ضد الأشخاص والممتلكات عندما يكون الدافع وراء هذه الجرائم هو النية المعرضة تجاه العرق أو اللون أو الدين أو الأصل القومي للضحية. عندما يكون الفعل جريمة، فهو جريمة ضد المجتمع بأكمله، وليس فقط الأشخاص المعنيين مباشرة. إن جريمة الكراهية تؤدي إلى تضخيم الضرر: ل فالمجتمع المحلي لا يتعرض للأذى بسبب الجريمة الأساسية فحسب، بل أيضاً بسبب الرسالة البغيضة التي كان القصد من الجريمة أن تُرسلها، والخوف والترهيب الذي كان القصد منه أن يسببه.

وترأس لجنة العلاقات الإنسانية في بنسلفانيا فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، التي يشعر أعضاؤها بقلق عميق إزاء الحوادث التي تقع في الكمنولث والتي تسبب توتراً مدنياً. ومن المؤكد أن أعمال الكراهية يمكن أن تكون مصدر توتر مدني في كثير من الأحيان. ويمكن أيضاً إبلاغ لجنة العلاقات الإنسانية في بنسلفانيا بأعمال الكراهية أو التخويف العرقي لكي تقوم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات باستعراضها. وعلى الرغم من أن لجنة العلاقات الإنسانية في بنسلفانيا لا تحقق في المسائل الجنائية، إلا أننا نستطيع أن نقوم بتحويلك إلى هيئة إنفاذ القانون المناسبة.

نتيجة تهمة جريمة الكراهية: زيادة التعرض للعقاب

في بنسلفانيا، تحمل كل جريمة منفصلة مستوى معيناً من العقوبة المحتملة. عندما يتم توجيه تهمة جريمة الترهيب العرقي، يتم تصنيف غرض التعرض للعقاب على أنه الدرجة التالية الأعلى من الجريمة الأساسية التي ترتبط بها تهمة الترهيب العرقي. على سبيل المثال، تصنف جريمة الاعتداء عادة على أنها جنحة من الدرجة الثانية. الجرح من الدرجة الثانية تعرض الجاني إلى السجن المحتمل لمدة سنتين وغرامة تصل إلى 5000 دولار. إذا كان من الممكن إثبات أن جريمة الاعتداء الكامنة قد ارتكبت بنية خبيثة تجاه عرق الضحية أو لونها أو دينها أو أصلها القومي، يتم تصنيف جريمة الترهيب العرقي على أنها الدرجة التالية الأعلى، أو كجنحة من الدرجة الأولى. التعرض لعقوبة جنحة من الدرجة الأولى هو 5 سنوات في السجن وغرامة تصل إلى 10000 دولار. **وبعبارة أخرى، فإن اتهام الترهيب العرقي يعزز تعرض الجاني للعقاب.**

المتطلبات: الجرح الكامنة

قبل اتهام الترهيب العرقي، يجب أن يكون الجاني قد ارتكب جنحة كامنة. بشكل عام، يسرد قانون الجرائم الجرح الأساسية المطبقة مثل تلك الجرح ضد الأشخاص أو الممتلكات. تشمل العديد من الجرح التي غالباً ما تكون الجرح الكامنة لاتهام الترهيب العرقي: المضايقة والاعتداء والتهديدات الإرهابية والإساءة الإجرامية (التخريب) والحرق العمد.

الإبلاغ عن أعمال الكراهية

إذا رأيت أو كنت على دراية بأفعال كراهية موجهة نحو عرق الضحية أو لونها أو دينها أو أصلها القومي، فلا تتردد في الاتصال بقسم الشرطة المحلي لديك.

التعويض المدني لضحايا التخويف العرقي

أنشأ المجلس التشريعي في بنسلفانيا نعويزات مدنية مصممة خصيصاً لضحايا جرائم الكراهية. يوجد حكم الانتصاف المدني في Pa.C.S. 42 (قانون بنسلفانيا الموحد) القسم 8309. يسمح هذا الحكم لضحية الترهيب العرقي باسترداد الأضرار العامة (فقدان الممتلكات والتكاليف المرتبطة بإصابة جسدية) والأضرار العاطفية. يمكن للضحايا أيضاً استرداد الأضرار العقابية (قيمة مصممة لجعل الجاني يضر مالياً). هناك بند هام آخر من سبل التعويض المدني يساعد الضحايا على إيجاد محامين لأن المحامي يمكنه استرداد أتعابهم. وأخيراً، يتوخى حكم الانتصاف المدني طلب أمر قضائي (يطلب من المحكمة أن تأمر بوقف الإجراءات المسيئة).

الحق في تقديم شكوى جنائية خاصة

عندما يعتقد الضحية أن قسم الشرطة المحلي لم يأخذ حادثة على محمل الجد أو لا يعتبر الحادث جريمة كراهية، يحق للضحية متابعة شكوى جنائية خاصة. يمكن تقديم شكوى جنائية خاصة من خلال الذهاب إلى قاضي المقاطعة المحلية. تشجع لجنة بنسلفانيا للعلاقات الإنسانية PHRC الضحايا على الاتصال بنقابات المحامين المحلية للحصول على المساعدة